

اهمية الدعم الحكومي في تنمية المشروعات  
الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق

المدرس سلام نعمة  
كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة بغداد



## المقدمة

تعد المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة لابد منها من أجل خدمة التنمية الزراعية ، لما لها من أهمية ودور كبير في زيادة الانتاج وتشغيل الالف عاطلين عن العمل ، ويعد الدعم الحكومي المحرك الرئيس لها ، اذ ان هناك العديد من المحاصيل الزراعية التي تنتج في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وذلك لطبيعة تلك المحاصيل.

وفي العراق فقد شهد عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين اهتمام كبير جدا بالمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة مما انعكس ايجابيا على عددها من جهة وزيادة الانتاج الزراعي من جهة اخرى، فضلا عن تشغيلها لإلاف الفلاحين . والعراق يمتلك عشرات الالاف من المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بسبب قوانين الملكية الزراعية وفقا للشريعة الاسلامية، و القوانين الوضعية المتمثلة بقوانين الاصلاح الزراعي ، فضلا عن انشاء عشرات الالاف من حقول الدواجن والالاف من بحيرات الاسماك والعشرات من محطات الابقار .

ولكن سرعان ما تدهور الانتاج الزراعي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بسبب توقف الدعم الحكومي نتيجة للحصار الاقتصادي ، لكن الدولة قد عاودت بعض الدعم بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة النفط مقابل الغذاء ، اذ شهد الدعم تطور ملموس للمدة 2000-2002 اذ تم تقديم الاسمدة والمبيدات لمشاريع الفواكه والخضر وتقديم الاعلاف واللقاحات الافراخ لمربي الدواجن مما انعكس ايجابيا على زيادة الانتاج ، الا ان الدعم الحكومي قد انتكس ثانية بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 والذي توقف يشكا شبه تام مما ادى الى توقف الالف المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة .

## اهمية البحث: تنطلق اهمية البحث من الاتي:

- 1- ان المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة للفواكه والخضر تشكل نسبة كبيرة من الانتاج الزراعي في العراق.
- 2- ان معظم الانتاج الحيواني سيما الدواجن والاسماك ينتج في مشروعات صغيرة.
- 3- تشغيلها لعشرات الالاف من العاطلين عن العمل.
- 4- تشكل الدخل الوحيد لالاف العوائل الفلاحية.

## مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في الاتي:

- 1- ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية لأصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة مما جعلها تعتمد كليا على الدعم الحكومي.
- 2- ضعف الدعم الحكومي في تسعينات القرن الماضي ادى الى توقف عدة الالاف من حقول الدواجن.
- 3- ان توقف الدعم الحكومي وبكل اشكاله بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، ادى الى توقف الالاف من المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة مما انعكس سلبا على الانتاج الزراعي .
- 4- ان سياسة الاغراق التي اعتمدت بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وما رافق ذلك من انكشاف للسوق العراقية قد اضر كثيرا بالمنتج المحلي في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرته على منافسة المستورد.

5- البنى التحتية المدمرة وضعف الكهرباء الوطنية وارتفاع اسعار المشتقات النفطية، فضلا عن ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي مما حمل المنتج خسارة مالية حالت دون مواصلة الانتاج.

6- عدم العمل بالتعريف الجمركية.

#### فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها :- ان تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة يعتمد كليا على الدعم الحكومي الذي يعد المحرك الرئيسي لها .

#### هدف البحث:-

ويهدف البحث الى الاتي :-

- معرفة واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق .
- معرفة الاهمية الاقتصادية لتنمية المشروعات الزراعية الصغيرة.
- تشخيص المشاكل والتحديات التي تعاني منها المشروعات الزراعية الصغيرة .
- لماذا حتمية الدعم الحكومي لها .

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الآتية :-

**المحور الاول :** واقع ومبررات المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق :

**المحور الثاني:** واقع الانتاج الزراعي في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة .

**المحور الثالث:** الدعم الحكومي للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة .

**المحور الرابع :** مشاكل المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والحلول المقترحة.

الاستنتاجات والتوصيات

**المحور الاول :** واقع ومبررات المشروعات الزراعية الصغيرة و المتوسطة في العراق :

1- مبررات المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق :

هناك العديد من المبررات الاقتصادية والاجتماعية لإقامة المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق ولغرض الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال لابد من وصف طبيعة وخصوصية البيئة الزراعية والاجتماعية العراقية ومدى ملائمتها للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة وكما يأتي: (1)

- اذا كانت هناك ثمة صعوبات تعترض تجزئة بعض الصناعات لطبيعتها او طبيعة التكنولوجيا او تمركزها وغير ذلك ، فهذا لا يصح على الزراعة، لاسيما الزراعة في العراق، فهي اصلا مجزئة بفعل عوامل طبيعية واجتماعية وسياسية وطبيعة المحاصيل الزراعية نفسها.
- ان قوانين اصلاح الزراعي التي شرعت في العراق منذ عام 1958 جزئة الاراضي الى ملكيات صغيرة وهي الغالبية العظمى وهي عبارة عن مشاريع صغيرة ولا يمكن باي حال من الاحوال اقامة مشاريع كبيرة لاعتبارات قانونية وتشريعية واجتماعية.

- ان التوزيع السكاني في الريف عبارة عن تجمعات على شكل قرى صغيرة منتشرة على معظم الاراضي الصالحة للزراعة مما توفر الخلفية الاجتماعية لاقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ان طبيعة بعض المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني هي اصلا مجزأة ، الفواكه، الخضر، حقول الدواجن ومحطات الابقار.
- هناك بعض المحاصيل الزراعية التي يستلزم انتاجها عبر مشاريع صغيرة كالخس والباميا والخيار والبصل والبادنجان .....
- انخفاض حجم الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- سهولة ادارتها.
- ان التكاليف الناتجة عن الخسارة المحتملة نتيجة تقلبات الاسعار او المناخ او الامراض التي قد تصيب حقول الدواجن ستكون قليلة نتيجة لصغر المشاريع وتباعدها.
- هناك العديد من المشاريع الدواجن ومحطات الابقار الصغيرة المقامة حاليا والمنتشرة في عموم محافظات القطر والمتوقعة عن الانتاج لا يمكن تحويلها الى مشاريع كبيرة لاعتبارت قانونية وكفوية وتنموية.

## 2-واقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق :

يمتلك العراق عشرات الالاف من المشروعات الزراعية الصغيرة وذلك وفقا لخصوصية الملكية والحياسة الزراعية التي كانت نتاج الشريعة الاسلامية فيما يخص الارث، او من خلال تشريعات قوانين اصلاح الزراعي التي شرعت في العراق عامي 1958, 1970، فضلا عن انشاء الالاف من حقول الدواجن الصغيرة وبحيرات الاسماك وبالامكان مناقشتها وفق الاتي :-

### اولا:- المشروعات الزراعية الصغيرة و المتوسطة للفواكه والخضر.

يمتلك القطاع الزراعي (157) الف مشروع صغير يمتلكون (692 ) الف دونم وتمثل (2,8%) من الاراضي الصالحة للزراعة وان معظمها قريبة من المدن وتمتاز بكونها عالية الخصوبة وتتوفر لها الحصة المائية وقريبة من الاسواق ويتراوح حجم المشروع بين (1-10) دونم ، فضلا عن وجود مشروعات زراعية صغيرة تقل مساحتها عن دونم ، ان قسم من هذه المشروعات الصغيرة كانت نتيجة لتقنيات الملكية بسبب الارث والقسم الاخر كان نتيجة لقوانين اصلاح الزراعي ، القانون الاول رقم 30 لسنة 1958 ، والقانون الثاني رقم 117 لسنة 1970. (2)

وتقدر منظمة العمل الدولي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية المسجلة والتي يعمل فيها ثلاث عمال فاكثر 622 الف مشروع وذلك عام 2005 ، فضلا عن وجود مليون مشروع لم يتم تسجيلها.(3)

وان هذه المشروعات الزراعية الصغيرة وبسبب صغرها فقد تخصصت في زراعة الخضراوات والفواكه لان هذه المحاصيل عالية المردود ، فضلا عن صعوبة استخدام الدورة الزراعية لمحدودية مساحة الارض وصعوبة انتاج الحبوب الاستراتيجية والصناعية فيها لصعوبة استخدام المكننة الزراعية في. لذا تخصصت في انتاج محصول معين من الفواكه او الخضر او انتاج الثروة الحيوانية وفقا لطبيعة الارض وطبيعة المياه والمناخ وتوجه المنطقة فهناك مناطق تخصصت فيها هذه المشاريع في زراعة بسنتين النخيل والحمضيات واخرى في زراعة الفواكه

متساوقة الاوراق , واخرى متخصصة في زراعة الطماطم وحسب المواسم كما في زراعة الطماطم المغطاة في محافظات كربلاء والنجف والبصرة شتاءً واخرى متخصصة بزراعة البطاطا وهكذا .

#### ثانيا : - مشاريع الدواجن الصغرى :-

من الجدول (1) اتضح لنا ان القطاع الزراعي يمتلك (9601) مشروع دواجن صغير في عام 1989 اذ تم انجازها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بدعم مالي ومادي من قبل الدولة ، وهي مشاريع صغيرة عائدة الى القطاع الخاص ومنشرة في جميع محافظات القطر، وقد شكلت مشاريع انتاج اللحم (90%) منها، تليها مشاريع العلف والباقية موزعة بين انتاج البيض والامهات والمفاس والمجازر .

اما في تسعينيات القرن الماضي فقد انخفضت اعداد هذه المشروعات انخفاضاً كبيراً جداً ، اذ انخفضت من (9601) مشروع عام 1989 الى (3238) مشروع عام 1995 بسبب توقف الدعم المالي والمادي لهذه المشروعات نتيجة الحصار الاقتصادي الظالم الذي فرض على العراق وعدم قدرة النشاط الخاص على توفير مستلزمات انتاج الدواجن من بيض التفقيس واعلاف وعقاقير مما حدى بالالاف من اصحاب هذه المشاريع الى بيعها للقطاع الخدمي للاستفادة من الحديد والمولدات الكهربائية وغيرها . لكنها عادت الى الارتفاع في نهاية عقد التسعينات وبداية الالفية الثالثة نتيجة لقيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم المادي لهذه المشروعات من بيض التفقيس واعلاف وعقاقير ، فضلاً عن قيام المصرف الزراعي بمنح القروض لانشاء حقول الدواجن الصغرى لذلك نجد ان مشاريع الدواجن الصغرى قد ارتفعت من 3238 مشروع الى 6499 مشروع.

من هنا نتضح لنا اهمية الدعم الحكومي ودوره في بناء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد متغير تابع الى المتغير المستقل المتمثل بالدعم الحكومي .

جدول (1) اعداد حقول الدواجن الصغرى و المتوسطة في العراق للسنوات 1989 , 1997 , 2002

| الحقول       | السنوات | عام 1989 | عام 1997 | عام 2002 |
|--------------|---------|----------|----------|----------|
| دجاج اللحم   | 8353    | 2347     | 5651     |          |
| بيض المائدة  | 148     | 56       | 141      |          |
| حقول الامهات | 72      | 26       | 28       |          |
| المفاس       | 261     | 247      | 126      |          |
| المجازر      | 38      | 30       | 31       |          |
| معامل العلف  | 729     | 532      | 521      |          |
| المجموع      | 9601    | 3238     | 6499     |          |

المصدر: وزارة الزراعة، احصاءات الثروة الحيوانية لسنوات متفرقة.

#### ثالثاً : مشاريع الثروة السمكية:-

نتيجة للأهمية الغذائية والاقتصادية للأسماك فقد اهتمت الدولة بتنويع مصادر انتاج الاسماك والتوجه نحو المصادر غير التقليدية وذلك عن طريق تربية الاسماك لذلك بدأت في العراق فكرت تربية الاسماك في احواض (الاستزراع السمكي ) على شكل بحيرات و مفاقس في عام 1954.

وفي مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي ووفقا لخطة تنموية شاملة لتنمية الثروة الحيوانية فقد كان نصيب تنمية الثروة السمكية كبير سوا من حيث مزارع وانشطة الدولة كقطاع عام او عن طريق القروض الميسورة التي منحها المصرف الزراعي التعاوني لإنشاء المزارع السمكية او ما يرتبط بتقديم الدعم لعناصر الانتاج فضلا عن توجه النشاط الخاص للاستثمار في هذا المجال ولذلك

فقد بلغت أعداد مزارع الاسماك في بداية التسعينيات (1383) مزرعة بمساحة كلية بلغت (5225) هكتار و (18)مفقس بطاقة تصميمية تبلغ (239) مليون يرقه سنوياً ، ارتفعت إلى (1787) مزرعة بمساحة (19406) هكتار و إلى (25) مفقس في نهاية عام 2002. الا ان المزارع السمكية المنتجة فعلا قد انخفضت الى (534) مزرعة في عام 2006 تمثل نسبة (30%) من مجموع المزارع السمكية في العراق وبقيت المزارع متوقفة عن العمل بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج أو نقص المستلزمات اللازمة لنشاطها و لوقوع معظمها في مناطق ساخنة امنياً (4) . اما المفاقس و التي تعد المصدر الرئيسي لتجهيز مربي الاسماك بالإصبعيات اللازمة لعملية الاستزراع السمكي فأن العراق فقيراً في هذا الجانب وكان الاعتماد على الاستيراد لمعظم عناصر الانتاج . اما عن واقع المفاقس في عام 2006 كالآتي :- (5)

#### مفاقس القطاع العام

1. مفقس الصويرة المركزي ، أنشأ على مساحة 400دونم منذ مطلع الثمانينيات ، بطاقة إنتاجية تبلغ (10) مليون يرقه من اسماك الكارب سنوياً و (10) مليون من الاسماك العراقية سنوياً. تعرض للدمار الشامل و السرقة خلال الاحتلال الامريكي عام 2003. بعد ذلك التاريخ تمت اعادة (90%) من الابنية و المستلزمات.
2. مفقس اربيل ، أنشأ عام 2000 بمساعدة الامم المتحدة ، و بطاقة (10) مليون يرقه و يقع في عين كاوة و يغذى من مياه الابار .
3. مفقس السليمانية ، أنشأ عام 2000 بمساعدة الامم المتحدة ، وبطاقة (15) مليون يرقه سنوياً ويقع بقرب سد دوكان و يغذ من مياه الزاب .

#### مفاقس القطاع الخاص

في عموم العراق هناك (24)مفقس و بمعدل طاقة انتاجية تقدر (124) مليون يرقه

المحور الثاني: واقع الانتاج الزراعي في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة:

**1- انتاج الفواكه والخضر :**

تسهم المشروعات الزراعية الصغيرة بنسبة 80% من انتاج الفواكه والخضر في العراق وبسبب التخصص وخصوصية تربتها وقربها من المياه والسوق فهي ذات انتاجية عالية جدا، ولأنها المصدر الرئيس والوحيد لدخل العائلة نرى ان صاحب المشروع يركز اهتمامه على استخدام افضل انواع الاسمدة وبالكميات المناسبة والبذور المحسنة والتقاوي والمبيدات ....

اما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ما رافقه من تدمير لمؤسسات الدولة وانكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية وما نجم عنها من سياسة اغراق السوق العراقية ، وتوقف دعم الدولة كليا لمدخلات الانتاج والارتفاع الكبير في اسعار تلك المدخلات جعل المنتج المحلي غير قادر على منافسة السلع الزراعية المستوردة مما حمل المنتج خسارة مالية كبيرة جعلته يترك الزراعة ولذلك تدهور الانتاج المحلي للفواكه والخضر والذي لا يشكل الان اكثر من 15% من المعروض في السوق.

**2- انتاج المشروعات الصغرى من لحم الدجاج وبيض المائدة .**

لقد وضع جدول (2) ان انتاج لحم الدجاج قد شهد تذبذب خلال السنوات الثلاثة الاولى وهذا الانخفاض والتذبذب بسبب توقف وزارة الزراعة كليا عن دعم مستلزمات الانتاج للدواجن فقد حصل ارتفاع كبير لاسعار مدخلات الانتاج اذ ارتفع من 40 ألف طن عام 2004 الى 59 ألف طن عام 2005 لكنه انخفض كثيرا عام 2006 اذ بلغ 37 ألف طن بسبب مرض انفلونزا الطيور وارتفاع اسعار مدخلات الانتاج والوضع الامني، لكنه اخذ بالارتفاع التدريجي من 113 ألف طن عام 2009 الى 122 ألف طن عام 2013 وهذا الارتفاع في الانتاج كان نتيجة للدعم الحكومي من خلال قروض المبادرة الزراعية..

اما بالنسبة لبيض المائدة فقد شهد هو الآخر التذبذب نفسة الذي شهدته انتاج لحم الدجاج خلال السنوات الثلاثة الاولى ، الا ان الملاحظ هو ارتفاع الانتاج من 1023 مليون بيضة عام 2007 الى 1217 مليون بيضة عام 2013 بفضل الدعم الحكومي من خلال قروض المبادرة الزراعية.

**جدول (2) الكميات المنتجة من لحم الدجاج وبيض المائدة للمدة 2004-2013**

| السنوات | لحم الدجاج الف طن | بيض المائدة مليون بيضة |
|---------|-------------------|------------------------|
| 2004    | 40.1              | 963.9                  |
| 2005    | 59.3              | 1033                   |
| 2006    | 37                | 932                    |
| 2007    | 68                | 1023                   |
| 2008    | 89                | 1133                   |
| 2009    | 113               | 1185                   |
| 2010    | 118               | 1212                   |
| 2011    | 119               | 1213                   |
| 2012    | 121               | 1216                   |
| 2013    | 122               | 1217                   |

المصدر : المسوحات الزراعية لدائرة الإحصاء الزراعي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

#### ثانيا :واقع انتاج الاسماك للمدة 2004-2013

من الملاحظ عند دراسة واقع الانتاج خلال هذه الفترة هو عدم توفر البيانات و احصائيات حول حجم الانتاج السمكي و ان توفرت فهي شحيحة للغاية. اذ تشير البيانات من الجدول (3) أدناه إلى ارتفاع حجم الانتاج السمكي بعد أن بدأ من نقطة الصفر تقريبا بعدالاحتلال الامريكي عام 2003 و لكن هذا الارتفاع بطيء و لا يتناسب مع امكانيات العراق ومع ما يمتلكه من مسطحات مائية وبحيرات اسماك ، والملاحظ من الجدول (3) ان الانتاج قد انخفض من 20 الف طن عام 2006 اعرض مئات الاطنان خلال الاعوام 2008-2010 . الا انه عاد للارتفاع في الاعوام 2011-2013 اذ وصل الى 14 الف طن وان الارتفاع في الانتاج كان نتيجة للدعم الحكومي من خلال قروض المبادرة الزراعية.

#### جدول (3) الانتاج السمكي في العراق للمدة 2004 - 2013 بالطن

| السنة | كمية الانتاج من الاستزراع / الف طن |
|-------|------------------------------------|
| 2004  | 20                                 |
| 2005  | 20                                 |
| 2006  | 12                                 |
| 2007  | 0,12                               |
| 2008  | 0,12                               |
| 2009  | 0,13                               |
| 2010  | 12                                 |
| 2011  | 13                                 |
| 2012  | 14                                 |
| 2013  |                                    |

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات السمكية في الوطن العربي ، المجلدات 4،5،8 الخرطوم السودان.

المحور الثالث :-الدعم الحكومي للمشروعات الزراعية الصغيرة:-

يعد التمويل من اهم العناصر الاساسية للنهوض بواقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لكي تؤدي وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية , فهي تسهم في زيادة الانتاج وتوفير الغذاء من جهة , وتشغيل عشرات الالاف من العاطلين عن العمل من جهة اخرى , وقد تعددت انواع الدعم الحكومي الا ان اهمها هو الاقراض من خلال المصرف الزراعي التعاوني , اذ اعتمدت المشروعات الزراعية الصغيرة لاسيما حقول الدواجن الصغيرة كلياً على قروض المصرف الزراعي التعاوني والتي كانت تتم بدون فائدة وفترات تسديد مريحة ولذلك فقد تم انشاء اكثر من (8) الالف حقل صغير خلال عقدي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي , فضلاً عن القروض التشغيلية لتلك المشروعات .

اما في فترة التسعينيات فقد توقفت هذه القروض الممنوحة من المصرف الزراعي ولم يتم اطلاقها الا في نهاية عقد التسعينيات وضمن ضوابط محددة وباسعار فائدة مرتفعة.

اما بعد الاحتلال الامريكي فقد توقفت عملية الاقراض من المصرف الزراعي للمشروعات الصغيرة بسبب ارتفاع سعر الفائدة والذي وصل الى 23% . الا ان موضوعة الدعم للقطاع الزراعي قد شهدت تطوراً ملموساً بعد عام 2008 من خلال المبادرة الزراعية وكما موضح ادناه

#### سياسات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة (2004-2013) :

ويتضمن دعم مستلزمات الإنتاج والإنتاج النهائي ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

1- دعم مستلزمات الإنتاج : بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وتوقف دعم مستلزمات الإنتاج, الى ان تبنى مجلس الوزراء عام 2008 المبادرة الزراعية وتمثل مبالغ مرصودة لمجموعة مشاريع زراعية التي أطلقها العراق هدفها النهوض بالواقع الزراعي وكالاتي: (6)

1- مشروع الطائرات الزراعية, المبلغ المرصود ( 35640000 ) مليون دينار  
2- مشروع إنشاء معمل تجفيف وتقريب الذرة الصفراء لإنتاج البذور , المبلغ المرصود (10830000) مليون دينار.

3- مشروع إنشاء معمل تنقيه بذور الذرة البيضاء, المبلغ المرصود (4254000) مليون دينار.

4- توفير بذور محصولي الحنطة والشعير , المبلغ المرصود (7000800) مليون دينار .

5- توفير مكائن تنقيه وتعفير بذور الحنطة والشعير , المبلغ المرصود (1915200) مليون دينار .

6- أ- دعم مشاريع إنتاج الأعلاف , المبلغ المرصود ( 6000 ) مليون دينار .

ب - مشروع زراعته الأعلاف باستخدامات تقانات الري الحديثة , المبلغ المرصود ( 6000 ) مليون دينار.

7- مشروع إنشاء ثلاث مشاتل لإنتاج شتلات خالية من الأمراض , المبلغ المرصود (2444400) مليون دينار .

8- إنشاء مشتل أصول فاكهة نفصيه خالية من الأمراض , المبلغ المرصود (1375200) مليون دينار .

9- مشاتل الفسائل النسيجية للنخيل , المبلغ المرصود (2444400) مليون دينار .

10- الإرشاد الزراعي والإعلام , المبلغ المرصود ( 3600 ) مليون دينار .

**11-** مشروع تأهيل مختبرات المركز الوطني للزراعة العضوية (بنايه مركز أباء سابقاً) كبنية تحتية للمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية والزراعة العضوية ، المبلغ المرصود (2400) مليون دينار .  
 واصدر مجلس النواب العراقي رقم (28) لسنة 2009 الذي بموجبه تم إنشاء (صندوق الإقراض للفلاحين وصغار المزارعين ) يرتبط بوزارة الزراعة إذ خصص بموجبها مبلغ (300) مليار دينار لدعم الفلاحين والمزارعين فيما يتعلق بأسعار المنتجات الزراعية أو أسعار مستلزماتها ، وكذلك اعتماد مبدأ التمويل الميسر عن طريق منح القروض للمزارعين وبدون فوائد إذ تم استحداث صندوق إقراض الثروة الحيوانية وبرأسمال قدره (48000) مليون دينار والهدف من ذلك النهوض بالقطاع الزراعي عن طريق التوسع بالإقراض وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الى القطاع الزراعي وكذلك صندوق إقراض المكننة الزراعية وتنمية النخيل و إقراض صغار المزارعين والدعم غير المباشر عن طريق تخفيض أسعار المشتقات النفطية وتخصيص حصص شهرية للمزارعين ، ويتم ذلك من خلال الآتي (7):-

- 1- تسهيل المصارف الزراعية في المناطق الريفية لتوسيع القروض في تلك المناطق .
  - 2- تشجيع المزارعين على الادخار في المؤسسات المصرفية .
  - 3- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والمرونة.
  - 4- توسيع الإنتاج ذي الجودة العالية والنوعية الجيدة .
  - 5- توفير التمويل للقطاع الخاص المحلي .
  - 6- تسهيل الحصول على القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل وبشروط سهلة.
- وقد جاءت المبادرة الزراعية عام 2008 والتي بدء العمل بها منذ عام 2009 لمنح القروض للفلاحين والمزارعين وبدون فائدة وكانت مبالغ القروض كبيرة جدا الا انها معظمها لم يتم استثماره داخل القطاع الزراعي بسبب ضعف ادارة القروض الزراعية ومتابعتها وعدم وجود ضوابط ملزمة وما رافق العملية من فساد اداري ومالي حال دون ان تحقق المبادرة اهدافها الخاصة في تنمية الريف العراقي وزيادة الانتاج وتحسين النوعية مع خلق فائض في الانتاج والجدول (4) يوضح مبالغ القروض وحسب الاغراض اذ بلغت مجموع القروض (284400) مليون دينار عام 2009 موزعة بين (152400) مليون دينار لمشاريع الانتاج النباتي ، و(49200) مليون دينار للمشاريع الثروة الحيوانية ، وهناك (82800) مليون دينار لمشاريع غير محددة الغرض.
- بينما شهد عام 2010 انخفاض في قيمة القروض اذ بلغت (253200) مليون دينار موزعة بواقع (111600) ، و(15600) ، و(124800) مليون دينار الى مشاريع الانتاج النباتي والحيواني والاغراض غي المحددة وعلى التوالي.
- اما عام 2011 فقد ارتفعت القروض الى (403200) مليون دينار وكانت حصة الاسد الى الانتاج النباتي اذ بلغت (244800) مليون دينار تليها القروض غير المحددة الاغراض (94800) مليون دينار ثم الانتاج الحيواني (63480) مليون دينار.

وقد شهد عام 2012 ارتفاعا كبيرا في حجم القروض والتي بلغت (571200) مليون دينار ما يقارب نصفها الى المشاريع غير المحددة اذ بلغت (271200) مليون دينار ، (222000) مليون دينار الى المشاريع النباتية ، و76800 مليون دينار الى الانتاج الحيواني.

اما عام 2013 فقد شهدت القروض انخفاضا كبيرا اذ بلغت (350400) مليون دينار موزعة بواقع (159600) مليون دينار للمشاريع الزراعية غير المحددة و(118800) مليون دينار للمشاريع النباتية ، بينما (70800) مليون دينار للمشاريع الحيوانية

#### الجدول (4) توزيع القروض الزراعية في العراق وحسب الاغراض للمدة 2009-2013 (مليون دينار)

| السنوات | نباتي  | حيواني | غير محدد | مجموع القروض |
|---------|--------|--------|----------|--------------|
| 2009    | 152400 | 49200  | 82800    | 284400       |
| 2010    | 111600 | 15600  | 124800   | 253200       |
| 2011    | 244800 | 63480  | 94800    | 403200       |
| 2012    | 222000 | 76800  | 271200   | 571200       |
| 2013    | 118800 | 70800  | 159600   | 350400       |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للأحصاءات المحلية 34 عام 2014، المجلد 32 لعام 2014 ، السودان ، الخرطوم.

الدعم الزراعي من خلال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة والتي تأسست عام 2009 من تسعة مصارف خاصة وبراسمال (16800) مليون دينار ومنحة (7200) مليون دينار من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وذلك لتقديم القروض للمقترضين المؤهلين من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

تم تقديم منحة عام 2010 بمبلغ (1200) مليون دينار من قبل برنامج انماء التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية والمخصصة للمشاريع الزراعية حصريا وتتم ادارته من قبل الشركة .(8)

#### جدول (5) عدد القروض وحجم الاموال التي نفذت من قبل الشركة

| السنة | عدد القروض | حجم التمويل       |
|-------|------------|-------------------|
| 2012  | 113        | 2.700 مليون دينار |
| 2014  | 127        | 3.971 مليون دينار |

المصدر : الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة

#### المحور الرابع: مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحلول المقترحة.

##### أولاً: مشاكل المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

من المعلوم ان هناك الآلاف من المشاريع الزراعية الصغيرة المتوقفة عن الانتاج منذ الاحتلال ولحد الان للأسباب الآتية (9)

- 1- توقف دعم الدولة من قروض مالية وأسمدة ونايلون وبذور محسنة وتقايي ومكننة ومبيدات وبيض التفقيس وأدوية حتى عام 2008.
- 2- تدمير البنى التحتية وانعدام الخدمات .
- 3- انقطاع التيار الكهربائي مما حدا بالفلاح الاعتماد على نفسه في عمليات الري وذلك بشراء مولدات الديزل وما رافق ذلك من ارتفاع كبير جدا في اسعار الكاز .
- 4- سياسة الإغراق التي اعتمدت بعد احتلال العراق عام 2003 وما نجم عنها من انكشاف السوق العراقية .
- 5- ارتفاع تكاليف الانتاج من ايدي عاملة وبذور محسنة واسمدة وتقايي ومبيدات ولقاحات ومكننة.

للاسباب اعلاه قد ترك الفلاح ارضه مما ادى الى انخفاض الانتاج من جهة وزيادة عدد العاطلين عن العمل من جهة اخرى، اذا لابد للحكومة من العمل على ازالة الاسباب والمعوقات اعلاه وخلق بيئة ملائمة للانتاج الزراعي .

##### ثانياً: الحلول المقترحة لتنمية المشروعات الزراعية.

هناك العديد من الشروط الذاتية والموضوعية اللازمة لانجاح المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق ومنها الآتي: (10)

- وجود مؤسسات مالية كالمصرف الزراعي التعاوني او صناديق متخصصة لتقديم الدعم المالي الموجه لاصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة ويمكن ان يتخذ الدعم صورة قروض مالية او تكنولوجية او مشاركة موقته .
- الزام المشاريع الكبيرة ومؤسسات القطاع العام بتقديم المعلومات الفنية والتسويقية اللازمة لانجاح المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة قيام كليات الزراعة والطب البيطري واقسام هندسة المكنائن والري والاراضي في كليات الهندسة بتقديم الخبرات والاستشارات واعداد البحوث والدراسات لانجاح هذه العملية.
- وضع خطة لاستيعاب معظم خريجي كليات الزراعة والطب البيطري واقسام هندسة المكنائن والري والاراضي في المشاريع الزراعية سواء بتشجيعهم على الاستثمار في هذه المشاريع او التعيين في المراكز البحثية الزراعية ، وتوفير كافة المستلزمات من اراضي ومكنائن ودعم مالي.
- اجراء مسح للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة (محطات الابقار ومشاريع انتاج الدواجن) والمتوقفة منذ الحصار 1990 ولحد الان لغرض اعادة تاهيلها واعادة الحياة لها.
- اعادة تاهيل المراكز البحثية الزراعية ورفدها بالكوادر العلمية والفنية والادارية.

- فتح المستوصفات البيطرية في جميع النواحي الادارية للريف العراقي مع توفير كافة المستلزمات الضرورية لانجاحها ولضمان قيامها بتقديم افضل الخدمات البيطرية .

#### الاستنتاجات :-

لقد توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات منها الآتي :-

- 1- ان سياسة الإغراق التي اعتمدت بعد الاحتلال قد ادت الى ايقاف الاف المشاريع الزراعية الصغيرة مما نجم عنه تسريح الالاف من العمال ,فضلا على ترك معظم الفلاحين للزراعة بسبب عدم قدرة المحاصيل الزراعية على منافسة المستورد مما ادى ذلك الى تحمل المزارع الى خسارة أجبرته على ترك الارض .
- 2- ان توقف دعم الدولة للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من جهة والارتفاع الكبير في اسعار مدخلات الانتاج الزراعي من جهة اخرى ادى الى ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج مما ادى الى ان تكون السلعة المحلية غير قادرة على منافسة المستورد مما حمل المنتج المحلي خسائر مالية كبيرة جعلته يترك الزراعة وهذا ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي وبشكل كبير جدا.
- 3- ان توقف الدعم الحكومي وبكل انواعه ادى الى تدني الانتاج الزراعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة العاطلين عن العمل.
- 4- تعد قروض المصرف الزراعي من خلال المبادرة الزراعية اعظم عملية دعم للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة ، الا ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي رافقت عملية الاقراض حالت دون تحقيق اهدافها ، فضلا عن غياب صيغة القروض الموجه وضعف الاجراءات المالية والادارية والقانونية وسياسة الاغراق وعدم تطبيق قانون التعريفية الكمركية هي الاخرى التي ساهمت في افشال عملية الدعم وبالتالي تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## التوصيات:

- 1- ضرورة تقديم القروض الموجه من قبل المصرف الزراعي التعاوني.
- 2- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع التي ستقام ومن مكاتب استشارية متخصصة من الجامعات حصرا.
- 3- ضرورة وضع ضوابط واجراءات مالية وقانونية بحق المحالفين لشروط الاقراض لمنع الفساد الاداري والمالي وتوجيه القرض بعيدا عن القطاع الزراعي.
- 4- توفير البذور المحسنة و المستورده وتقديمها للمزارع و بأسعار مدعمة، وكذلك توفير تقاوي البطاطا ذات الانتاجية العالية ، فضلا عن تقديم المبيدات.
- 5- اعاده الحياة الى جميع حقول الدواجن المتوقفة منذ الاحتلال ولحد الان وذلك من خلال اقيام المصرف الزراعي بمنحهم القروض التشغيليه ، فضلا عن تزويدهم بالاعلاف وبيض التفقيس و اللقاحات .
- 6- توفير الاسمدة الكيماوية وبكل انواعها وتقديمها للفلاحين و بأسعار مدعمة على ان تتوفر بالكميات و النوعيات و الاوقات المناسبة.
- 7- توفير النايلون الذي يستخدم في زراعه المغطات كالطماطه والخيار و الباذنجان في فصل الشتاء وبأسعار مدعمة وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة لتحديد الكميات وتنظيم عملية توزيعها .
- 8- تزويد المزارعين واصحاب الحقول بماده الكاز بسعر (50) دينار/لتر الواحد و ذلك للاستخدامات المتعدد في تشغيل مضخات السقي بعد ان تعذر على الفلاح الحصول على الكهرباء الوطنييه واستخدام الكاز في مولدات التشغيل لحقول الدواجن، فضلا عن استخدامه للحاصدات والساحبات والنقل .
- 9- ضرورة العمل بالتعريفه الكمركية على ان يتم الاعلان عن تطبيقها قبل فترة مناسبة ، على ان يكون سعر التعريفه مرتفع جدا على المحاصيل الزراعية المستوردة لحماية المنتج المحلي ، وفي الوقت نفسه ضرورة فرض سعر منخفض للتعريفه الكمركية على مداخلات الانتاج الزراعي.
- 10- ضرورة وضع اجراءات مشددة يتم من خلالها منع تغيير صنف و جنس الارض من زراعية الى سكنية او خدمية.

## المصادر:

- 1- بلاسم جميل ، دور المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الانتاج الزراعي في العراق ، بحث ضمن ندوة وزارة الصناعة عام 2005.
- 2- عبد الوهاب الداهري، الملكية والحيازة الزراعية في العراق ، 1984، ص112.
- 3- مراجعة في القطاع المالي ، جمهورية العراق ، تقرير البنك الدولي لعام 2012.
- 4- د. مصدق دلفي علي ، عوامل اثرت في واقع الثروة السمكية في العراق ، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، 2008 .
- 5- المصدر نفسه.
- 6- دائرة البحوث ، واقع الإنتاج الزراعي المحلي ومعوقات الاستثمار والتمويل الزراعي ، جمهورية العراق ، مجلس النواب ، 2013، ص8-9،
- 7- محمد صالح حمد الدليمي ودور القطاع العام في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003، مركز النور ، بحث منشور على الموقع: [www.aggreng.iq.com](http://www.aggreng.iq.com)
- 8- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة .
- 9- بلاسم جميل خلف ،الامن الغذائي في العراق ،ضرورة اقتصادية لحماية حقوق المستهلك ،مركز بحوث السوق وحماية المستهلك مؤتمر الامن الغذائي،عام2006.
- 10- بلاسم جميل ، اثر سياسة الاغراق على الانتاج الزراعي في العراق بعد عام 2003.